الاول (ديسمبر) ١٩٤٧. ولم يتمكن اعضاء اللجنة من الاجتماع، لأول مرة، الا في التاسع من كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨. ولم يتعاون معها، بالطبع، الا الوكالة اليهودية. واضافة الى ذلك، قدمت بريطانيا موعد انسحابها من الاول من آب (اغسطس) الى منتصف أيار (مايو).

عند صدور قرار التقسيم تعقد الوضع بشكل خطير في فلسطين، وحولها. وبسبب «الحياد» البريطاني في اثناء المداولات لاقرار القرار، تركز الغضب العربي على الولايات المتحدة. وتلقت الحكومة الاميركية تقارير عديدة من اجهزة استخباراتها وبعثاتها الديبلوماسية في الشرق الاوسط اثارت مخاوف من تعرض المصالح الاستراتيجية الاميركية للخطر، وبالذات مصالحها النفطية. كما اثارت هذه التقارير خلافات داخل اجهزة السلطة الاميركية ذات العلاقة بالشأن الفلسطيني، وبقي الرئيس ترومان وطاقمه في البيت الابيض الاكثر «اخلاصاً» لانجاح المشروع الصهيوني في فلسطين. وكان لرد فعل الحكومات العربية «الفعلي» اثره في تشجيع الولايات المتحدة على المضي قدماً في ذلك. وكانت بريطانيا، بحكم موقعها المهيمن في المنطقة، أكثر دراية بالموقف الفعلي للحكومات العربية، وكان للمعلومات التي قدمتها للولايات المتحدة، على هذا الصعيد، قيمة كبيرة. وقام وزير خارجية بريطانيا، ارنست بيفن، باخبار وزير الخارجية الاميركية، جورج مارشال، في أثناء لقائهما في لندن، في ١٩٤٨/١٢/١٧، بالمعلومات المتوفرة لدى حكومته عن موقف الحكومات العربية. وقد أكد له ان حكومة شرق الاردن «ما زالت مهتمة بالجزء العربي (حسب خطة التقسيم) من فلسطين. ويظهر ان لديها بعض الامل في التوصل الى صفقة مع اليهود. ولا ترغب حكومة شرق الاردن في ان تعبر القوات العربية من البلدان الاخرى اراضيها الى فلسطين، لكنها مضطرة الى التعاون مع الدول العربية الاخرى لتنفيذ اتفاقها في لقائها الاخير» (*Foreign Relations of United States, op. cit.*, p. 533). وذكر انه تم الاتفاق في هذا اللقاء ـ بناء على معلومات موثوقة ـ على حصص السلاح التي سيقدمها كل طرف، لكنه لم يتم الاتفاق على عدد المتطوعين. والاهم من ذلك، ان الحكومات العربية اتفقت على ان «استعمال الجيوش العربية، بشكل صريح، ضد اليهود، حتى بعد انتهاء الانتداب البريطاني، لن يكون عملياً في الوضع الراهن».

وفي الوقت عينه، كانت اكثر من حكومة عربية تعلن عن نيتها منع اقامة دولة يهودية في فلسطين بالقوة. وقد اعطت هذه التصريحات مادة غنية للصحافة الغربية التي ضخمت «العدوان» العربي المرتقب على الدولة اليهودية المزمع انشاؤها. وتطرقت هذه الصحافة الى امكان تدخل الدول الغربية، عسكرياً، لاقامة هذه الدولة؛ لكن الادارة الاميركية، التي كانت تعرف موازين القوى وحجم رد فعل الحكومات العربية، لم تكن تعتقد بالحاجة الى ذلك. وعندما سئل الرئيس ترومان، في مؤتمر صحافي، في ١٩٤٨/١/١٥، عن احتمال ارسال قوات اميركية الى فلسطين، قال: «لا اعتقد بذلك». وأجاب عن سؤال آخر بشأن تكوين قوة دولية، بالقول: «ان انشاءها ليس ضرورياً، الا اذا احتاج الامر الى تنفيذ قرار الامم المتحدة بتقسيم فلسطين»؛ أي بكلمات أخرى، اذا لم ينجح الصهيونيون في اقامة دولتهم.

وعندما رددت الصحف الاميركية ان بريطانيا ما تزال تورد السلاح الى الحكومات العربية، ضغطت الولايات المتحدة عليها لتلتزم بالحظر، وهذا ما حدث. ولم تتعد شحنات السلاح البريطاني هذه العقود القديمة التي كانت بريطانيا تزود، بموجبها، الحكومات العربية للحفاظ على الاوضاع الداخلية واحباط اية محاولة داخلية للاطاحة بالانظمة الموالية لبريطانيا.

وفي أواخر كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨، قدمت اللجنة الخماسية، التابعة للامم المتحدة، تقريرها الشهري الاول الى مجلس الامن الدولي، ورجحت فيه اللجنة احتمال انهيار الامن والادارة في فلسطين بمجرد انتهاء الانتداب وانسحاب القوات البريطانية منها. واشارت اللجنة الى الحاجة الى تشكيل قوة دولية لتنفيذ توصية الجمعية العامة بتقسيم فلسطين والحفاظ على الامن والنظام فيها.

وفي كل مرة كانت تلوح امكانية طرح مسألة تشكيل قوة دولية لفلسطين، كانت هيئة الاركان المشتركة تتقدم بمذكرة تشرح وجهة نظرها بحكم علاقاتها المباشرة بأي ترجمة لهذه الفكرة على ارض الواقع. والوضع الجديد كان يتميز بمستجدات، منها تأكيدات الاستخبارات للتدهور الخطير لهيبة الولايات المتحدة في العالم